CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/10/24
23 August 2010

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

مؤتمر الأطراف في الاتفاقية
المتعلقة بالتنوع البيولوجي
الاجتماع العاشر
ناغويا، اليابان، 18-29 أكتوبر/تشرين الأول 2010
البند 6-8 من جدول الأعمال المؤقت*

التدابير الحافزة (المادة 11): المعلومات وحالات الممارسات الجيدة من مختلف المناطق بشأن تحديد التدابير الحافزة الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها، وتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية

مذكرة من *الأمين التنفيذي*

أولا- مقدمة

1- عملاً بالاستعراض المتعمق الذي أجراه مؤتمر الأطراف لبرنامج العمل بشأن التدابير الحافزة، قرر هذا المؤتمر في اجتماعه التاسع أن يولي المزيد من التركيز على تنفيذ برنامج العمل من خلال تعزيز تبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والصعوبات التي اعترضته وغيرها من الخبرات العملية المتعلقة بتنفيذه، وطلب إلى الأمين التنفيذي عقد حلقة عمل دولية بشأن إزالة التدابير الحافزة الضارة والتخفيف من حدتها، وتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية، وتضم أخصائيين ترشحهم الحكومات مع مراعاة التمثيل الإقليمي المتوازن، بالإضافة إلى خبراء من المنظمات ذات الصلة وأصحاب المصلحة (الفقرتان 2 و6 من المقرر 6/9). وأُنيطت بحلقة العمل هذه مهمة جمع المعلومات وتبادلها وتحليلها، بما في ذلك دراسات الحالة عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من الخبرات الملموسة والعملية في مجال تحديد وإزالة التدابير الحافزة الضارة أو التخفيف من حدتها، وتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية، وتحديد عدد محدود من حالات الممارسات الجيدة من المناطق المختلفة كي تنظر فيها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماعها الرابع عشر، وكي يستعرضها مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر.

* UNEP/CBD/COP/10/1

لتقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الأمانة، وللمساهمة في مبادرة الأمين العام لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

2- وقد اتخذت الخطوات التحضيرية وفقا للطلب الوارد في المقرر،[1] وعقدت حلقة العمل من 6 إلى 8 أكتوبر/تشرين الأول 2009، بمساعدة مالية من حكومة إسبانيا واستضافتها شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في باريس. واختير المشاركون في حلقة العمل من بين الممارسين الذين رشحتهم الحكومات، مع مراعاة خبرتهم والحاجة إلى تأمين التوزيع الجغرافي المتوازن ومع إقامة الاعتبار الواجب للتوازن بين الجنسين. وحضر الاجتماع أيضا ممثلو منظمات أصحاب المصلحة والمنظمات والمبادرات الدولية. وقدم تقرير الاجتماع إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماعها الرابع عشر كوثيقة إعلامية UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/26، وقدمت نسخة موجزة من التقرير في الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/14/17.

3- ولدى نظرها في ذلك البند اعتمدت الهيئة الفرعية في اجتماعها الرابع عشر التوصية 15/14، التي طلبت في فقرتها 16 إلى الأمين التنفيذي "أن يقوم، بالتعاون مع الشركاء المعنيين ومع مراعاة نتائج مبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، باستكمال تقرير فريق خبراء باريس بالمعلومات التي لم تؤخذ بالكامل في التقرير، بما في ذلك أمثلة عن الحالات والدروس المستفادة من إزالة الحوافز الضارة أو التخفيف من حدتها بخلاف الإعانات الضارة وعن التشجيع على الحوافز الإيجابية بخلاف إنشاء الأسواق، وأن يجعل هذه المعلومات متاحة للاستعراض من جانب مؤتمر الأطراف في اجتماعه العاشر."

4- واستجابة لهذا الطلب، أعد الأمين التنفيذي وثيقة إعلامية، على أساس تقرير حلقة عمل الخبراء، وتقدم معلومات عن أمثلة الحالات والدروس المستفادة، بشأن إزالة الحوافز الضارة والتشجيع على التدابير الحافزة الإيجابية. وفي هذه الوثيقة، تم تعديل المعلومات المحددة من حلقة عمل الخبراء لتعكس أيضا الحوافز الضارة بخلاف الإعانات الضارة والحوافز الإيجابية بخلاف إنشاء الأسواق.

5- وتقدم الوثيقة الحالية موجزا للوثيقة الإعلامية. ويلخص القسمان التاليين ملاحظات مهمة بشأن الموضوعات فضلا عن الاستنتاجات والدروس الموحدة المستفادة، عن تحديد التدابير الحافزة الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها، والتشجيع على التدابير الحافزة الإيجابية، على التوالي. ويرد في المرفق بهذه الوثيقة ملخصات موجزة عن أمثلة الحالات، بما في ذلك حالات الممارسات الجيدة.

6- ونقر مع مشاعر الامتنان بالدعم المقدم من الاتحاد الدولي للحفظ، وبالدعم المالي المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعداد الوثيقة الإعلامية والمذكرة الحالية.

ثانياً- معلومات عن الخبرات الفعلية والعملية في تحديد التدابير الحافزة الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها، بما في ذلك الدروس المستفادة من تلك الخبرات

ملاحظات مهمة

7- تنشأ الحوافز الضارة من السياسات أو الممارسات التي تفضي إلى سلوك غير مستدام من شأنه أن يدمر التنوع البيولوجي، وهذا غالبا في شكل آثار جانبية غير متوقعة للسياسات الرامية إلى بلوغ أهداف أخرى. وتعتبر الإعانات التي تنطوي أيضا على آثار ضارة على التنوع البيولوجي مثالا مهما لمثل هذه الحوافز الضارة.

[1] انظر التفاصيل في الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/14/17.

وعلاوة على ذلك، فقد تنشأ الحوافز الضارة من بعض القوانين أو اللوائح التنظيمية التي تحكم استعمالات الموارد. ومثال ذلك أن دولا كثيرة كان لديها، أو ما زال لديها، قواعد خاصة "بالاستعمال المفيد"، التي تلزم حائزي الأراضي باستعمال الموارد بشكل منتج، مثل المياه أو الغابات، والتي يمكن في ظروف معينة أن تولد حافزا ضارا للاستمرار في استعمال المورد بشكل غير مستدام، بدلا من التحول إلى أنماط استعمال أكثر تكيفا. كما أن الحوافز الضارة يمكن أن تنشأ أحيانا من اللوائح البيئية، أو من التدابير المنفذة للعمل كحافز إيجابي لحفظ مكونات التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

8- وفيما يتعلق بالإعانات الضارة من الوجهة البيئية، تجدر الإشارة إلى أن الإعانات المقدمة والآثار الناجمة عنها، بما في ذلك الآثار الضارة المحتملة في مجال حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، تختلف اختلافاً كبيراً فيما بين البلدان. ومن المهم الاعتراف بالتوزيع المتفاوت إقليمياً للإعانات والآثار الناجمة عنها، ولا سيما بالنسبة للبلدان المتقدمة والبلدان النامية. وخلال حلقة العمل، أُشير في هذا الصدد إلى الاستغلال المفرط للأرصدة السمكية والناجم عن الاتفاقات المتعلقة بالأساطيل الأجنبية، وإلى مشكلة الصيد غير المشروع، ومن شأن هاتين المشكلتين أن تتفاقما بسبب تغير نمط هجرة الأسماك نتيجة لتغير المناخ. وفي النظم الإيكولوجية الأرضية، فإن الاتجاهات الحالية في الزراعة التعاقدية من شأنها أن تؤدي أيضاً إلى تفاقم الآثار المترتبة على نظم الإعانات.

9- ومع أنه من المهم عدم المبالغة أو الإفراط في تبسيط قضية الإعانات الضارة بيئياً، فإنه من الضروري استحضار وجود العديد من الدراسات التي تفيد بأن أسعار السوق العالمية تشهد انخفاضاً بسبب الإعانات، وذلك على حساب المصدرين الزراعيين من دول الجنوب.

10- ومن الضروري مراعاة البعد الدولي في إصلاح نظام الإعانات، واعتبار أنه لا يمكن إحراز تقدم إلا إذا كان مفيداً لجميع البلدان المعنية. وتكتسي المفاوضات الجارية حالياً في منظمة التجارة العالمية، في إطار برنامج عمل الدوحة، أهمية في هذا الصدد، وبوجه خاص المفاوضات المتعلقة بالدعم الداخلي في المفاوضات الزراعية، والمفاوضات المتعلقة بإعانات مصايد الأسماك.

11- وفيما يتعلق بالآثار الضارة بيئياً لبعض الإعانات، لاحظت حلقة العمل أنه يمكن استخلاص استنتاجات مماثلة في العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان غير الأعضاء فيها. وعلى الرغم من أن النتائج تختلف من قطاع إلى آخر ومن بلد إلى آخر، وعلى الرغم من وجود منح لموارد طبيعية ونتائج اجتماعية أخرى، فإن هناك عدداً كبيراً من الأمثلة عن الإعانات الضارة بيئياً ليس فقط في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بل أيضاً في العديد من البلدان غير الأعضاء فيها – ولا سيما الإعانات المقدمة للأسمدة ومياه الري. وتعد مجالات تحديد الحوافز الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدة آثارها الضارة مجالات هامة لإنجاز المزيد من العمل، وتعد القائمة المرجعية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أداة مفيدة تتضمن معالجة الآثار على التنوع البيولوجي.

12- وينبغي ألاّ يعالج تقييم الإعانات والآثار الناجمة عنها الآثار الضارة بيئياً فحسب، بل عليه أن يعتمد بدلاً من ذلك نهجاً كلياً ومتعدد المعايير بحيث ينبغي له أن يعالج أيضاً فعالية التكاليف والآثار الاجتماعية الناجمة عن الإعانات. ويمكن أيضاً معالجة السلسلة الكاملة للمسائل المتعلقة بالأسباب والآثار من خلال تحليل الحساسية.

13- وبالإضافة إلى الإعانات الضارة من الوجهة البيئية، تنشأ الحوافز الضارة أيضا من سياسات أخرى وما يرتبط بها من قوانين، وتتعلق بشكل متكرر بنظم الأراضي والحيازة. ومثال ذلك أن متطلبات إزالة الغطاء

الحرجي كانت شرطا مسبقا في حالات متكررة لتسلم عقد حيازة الأراضي، وكانت هذه المتطلبات عاملا رئيسيا في تحويل الأراضي في عدد من البلدان. كما أن قوانين "الاستعمال المفيد"، التي تهدد الأراضي "المهجورة" بالمصادرة أو الضرائب العالية شجعت في الماضي أيضا على إزالة الغابات وإلى نشوء أنشطة اقتصادية في أعقاب ذلك، حتى وإن فرضت قوى السوق خلاف ذلك.

14- وقد بذلت جهود كبيرة في عدد من البلدان لإلغاء هذه الحوافز الضارة، خصوصا فيما يتعلق بمتطلبات قطع الأشجار. ومن أجل إدخال تحسينات كبيرة على حالة التنوع البيولوجي، أبرز المعلقون الحاجة المتكررة إلى إضافة هذه الجهود إلى إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية التقليدية التي تشجع الاستخدام غير المستدام لموارد التنوع البيولوجي. ويسري ذلك بوجه خاص إذا كانت البيئة الاجتماعية-الاقتصادية المحيطة ديناميكية بشكل كبير.

15- وقد ترتبط الحوافز الضارة أيضا ببعض السياسات و/أو اللوائح البيئية. ومثال ذلك أن إنشاء مناطق محمية بدون رصد وإنفاذ فعالين قد يؤدي إلى نتائج ضارة لأن مستخدمي أو ملاك الأراضي الملاصقة – الذين لا تتوافر لديهم إمكانيات الحصول على عقود ملكية قانونية – تنشأ لديهم حوافز أكبر للتنقيب في المورد المحمي واستغلاله. وبالمثل، فإن إضفاء صفة الحماية على أنواع توجد موائلها في أراضي خاصة قد لا ينشئ حافزا لاستخدام موائل الأنواع بطريقة مستدامة أو حتى قد يؤدي إلى إنشاء حافزا للقيام (على نحو غير قانوني) لإزالة النوع نفسه – وهو ما سيعرقل إنفاذ القانون أو يجعل من إنفاذه أمرا أكثر كلفة على الأقل. وعندما تستعمل السياسات أدوات التسعير، مثلا، في شكل تراخيص أو رسوم الانتفاع، فقد ينتج عن ذلك تأثيرات سلبية على التنوع البيولوجي إذا كانت هذه الرسوم عند مستويات بالغة الهبوط أو إذا لم تصحح هذه الرسوم من خلال ربطها بالتضخم.

16- وللتصدي لهذه الحوافز الضارة، وضعت بلدان كثيرة سياسات تعزز من إشتراك المجتمع والقدرة على إدارة الموارد الطبيعية، وخصوصا في إدارة المناطق المحمية. وفي عدد من الحالات، نفذت برامج الحوافز أيضا، وهذه مثلا عوضت عن فقدان الإيرادات المرتبط ببرامج حماية الأنواع، أو من أجل تجنب النظرة السلبية إلى الحياة البرية باعتبارها تكلفة، وتثمين وجود الحيوانات البرية على الأراضي الخاصة من خلال النص على مدفوعات عامة. ويرد فحص تفصيلي لهذه التدابير في القسم التالي.

17- وفي بعض الأحيان، يتم تحديد الحوافز الضارة وإزالتها، أو يتم إصلاح السياسات، ولكن نوعية البيئة لا تتحسن بسبب بعض العوامل المؤثرة، أو أن هذه النوعية تتحسن بقدر محدود فحسب. وهكذا، فإن إزالة الحوافز الضارة أو تخفيفها قد لا يكون كافيا في حالة نشوء تأثيرات سلبية أخرى، من سياسات اقتصادية كلية أو سياسات قطاعية تواصل تشجيع الاستخدام غير المستدام لموارد التنوع البيولوجي. وفي هذه الحالات، يحتاج الأمر إلى المزيد من التقييمات لكشف العلاقة المعقدة بين هذه السياسات.

18- والواقع أن الحوافز الضارة تعد في حالات متكررة نتيجة غير متوقعة لسياسات ذات أهداف نبيلة – فمثلا، قوانين "الاستعمال المفيد"، كما أشرنا أعلاه، تسعى إلى النهوض بالاستخدام المنتج للأراضي كمساهمة في التنمية الاقتصادية. ومن أجل تلافي الآثار الضارة على التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي ينبغي أن تمتد التقييمات لتشمل تحليلا للآثار المحتملة للسياسات الجديدة المقترحة.

19- وتعد عملية الوصول إلى البيانات ذات الصلة وتوفيرها غير كافية في الكثير من الأحيان، ويشكل تعزيز الشفافية خطوة هامة وشرطاً مسبقاً حاسماً في تحديد وإصلاح الحوافز الضارة، ولا سيما الإعانات الضارة بيئياً. ورحبت حلقة العمل بالمبادرات التي اتخذتها البلدان لتعزيز الشفافية. وفي هذا السياق، فمن الضروري الإقرار بأن تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الإعانات هي تقديرات محافظة.

20- وفيما يتعلق بالإعانات الضارة من الوجهة البيئية، على سبيل المثال، فإن نتائج الورقة الخضراء المتعلقة بإصلاح السياسة المشتركة لمصايد الأسماك وإن لم يتم بعد إثبات صحتها وتحويلها إلى إجراءات سياسية، فإنه من المفيد الإشارة إلى الأدلة بغية وضع عملية ذات مصداقية من شأنها أن تفضي إلى إصلاح نظام الإعانات. وعلى سبيل المثال، ففيما يتعلق بصادرات الأسماك إلى الاتحاد الأوروبي وقابلية الاستدامة في مناطق التصدير، فإن الورقة الخضراء تلاحظ أن الرصيد الأوروبي هو رصيد مفرط للغاية في صيد الأسماك إلى الحد الذي تدعو فيه الحاجة إلى الاستيراد من أماكن أخرى.

21- وتشكل التدخلات السياسية المخصصة في بعض الأحيان عائقاً هاماً أمام الإصلاح الفعال للحوافز الضارة.

22- ويعد إصلاح السياسات التي تولد حوافز ضارة قضية ذات حجم كبير، ولا سيما فيما يتعلق بالآثار الاجتماعية. وكمثال على ذلك، فقد جرت الإشارة إلى ضرورة دعم سبل العيش لمصايد الأسماك الصغيرة والحرفية. وعلاوة على ذلك، قد تكون الإعانات مفيدة أيضاً في مجال حماية البيئة، إذا ما أحسن تصميمها وتم توجيهها لتحقيق أهداف بيئية (انظر القسم التالي).

الاستنتاجات والدروس المستفادة الموحدة

23- على الرغم من أن الدعم المقدم والآثار الناجمة عنه يختلف اختلافاً كبيراً فيما بين البلدان والقطاعات، وعلى الرغم من وجود هبات من الموارد الطبيعية ونتائج اجتماعية أخرى، فهناك بوجه عام فرص وافرة لتحديد الحوافز الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء. ويمكن لإصلاح الحوافز الضارة، ولا سيما الإعانات الضارة من الوجهة البيئية، أن تطلق أموالا للحوافز الإيجابية، ويمكن أيضا أن تقلل إزالة الحوافز الضارة أو التخفيف من حدتها الاحتياجات إلى تقديم تدابير للحوافز الإيجابية في المقام الأول.

24- ويمكن لإصلاح هذه الحوافز الضارة أن يسهم مساهمة حاسمة في خفض المعدل الراهن لفقدان التنوع البيولوجي وإنه لمن الأهمية بمكان متابعة هذا العمل. ومن شأن أدوات التحليل والتوجيه التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تكون مفيدة في هذا الصدد، بما في ذلك معالجة الآثار على التنوع البيولوجي.

25- ويجب توخي الحذر عند تقييم فعالية إصلاح السياسات. وبما أن عوامل متداخلة أخرى تؤثر في نفس الوقت على ظروف النظم الإيكولوجية، فإن ملاحظة استعادة بيئية محدودة فحسب، أو حتى عدم حدوثها بالكامل، لا تشير بالضرورة إلى سياسات إصلاح غير فعالة، بل إلى الحاجة إلى تقييمات أشمل لجميع السياسات ذات الصلة وتفاعلاتها، وإلى سياسات عمل أشمل.

26- كما يحتاج الأمر إلى توسيع التقييمات إلى السياسات الجديدة المقترحة من أجل منع التأثيرات الضارة على التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي.

27- ويمكن تحديد عدد من الدروس المستفادة عن كيفية تنظيم إزالة الحوافز الضارة أو التخفيف من حدتها، بما في ذلك كيفية تذليل العقبات التي تعترض هذا الإصلاح:

(أ) تنشئ بعض السياسات القطاعية الاعتماد في القطاع المستهدف. وينبغي إيلاء الاهتمام إلى حيث تكون المصلحة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تنشئ الإعانات الاعتماد في القطاعات المدعمة. ويتعين أيضاً مراعاة الآثار الاجتماعية التي تنجم عن إصلاح السياسات، مثلما تكون الإعانة الضارة من الوجهة البيئية مرتبطة بإحدى الموارد التي تستخدمها بوجه خاص المجتمعات الأصلية والمحلية و/أو القطاعات المهمشة في المجتمع؛

(ب) يجب تحسين الشفافية بشأن آثار السياسات أو اللوائح التي تنشئ الحوافز الضارة، بما في ذلك بالنسبة للمستفيدين منها. وبالنسبة للإعانات الضارة من الوجهة البيئية مثلا، يمكن لتعزيز الشفافية بشأن مقدار الإعانات والجهات التي تمنح لها، أن يساعد في تقييم أفضل لكيفية تأثير مخصصات التمويل على فقدان التنوع البيولوجي، وبغية حشد الدعم اللازم لإصلاح نظام الإعانات. ويمكن أن تساعد زيادة الشفافية أيضاً على ضمان فعالية السياسات الجارية بالنسبة إلى هدفها المعلن، وفاعليتها من وجهة التكاليف، وفي التقليل من الآثار البيئية؛

(ج) يعد وجود قيادة قوية وائتلاف واسع، يقومان على أساس المشاركة الواسعة لأصحاب المصلحة إلى جانب عملية تتميز بالإدارة الجيدة، عاملاً ضرورياً لتنظيم الإصلاح والاستفادة من الظروف المواتية؛

(د) تدعو الحاجة إلى وجود بيانات وتحليلات أفضل وأكمل، بما في ذلك إجراء تقييمات أشمل للتفاعلات المعقدة بين مختلف البرامج والسياسات. ويمكن لهذه التقييمات أن تبين، على سبيل المثال، كيف يؤدي إصلاح الحوافز الضارة إلى الإفراج عن الأموال اللازمة للحوافز الإيجابية، أو إلى مجرد التخفيف من الحاجة الداعية إلى وجود حافز إيجابي؛

(هـ) يجب أن يكون هناك مستوى أفضل في مجال الاتصال والتنسيق فيما بين واضعي السياسات/صناع القرار، وكذلك بين واضعي السياسات/صناع القرار وأصحاب المصلحة المعنيين من أجل إبراز المنافع المحتملة لتحديد وإزالة الحوافز الضارة أو التخفيف من حدتها، و/أو ضمان تنفيذ متسق للإصلاحات على المستويات الحكومية؛

(و) وغالبا ما تكون إصلاحات السياسة أكثر نجاحا عندما تدخل إزالة الحوافز الضارة في حزمة سياسات شاملة بشأن إدارة الموارد. فعلى سبيل المثال، غالبا ما تكون إزالة الإعانات في مصايد الأسماك مصحوبة بإدخال أنظمة إدارة جديدة لمصايد الأسماك.

ثالثاً - معلومات عن الخبرات الملموسة والعملية في تشجيع التدابير الحافزة الإيجابية، بما في ذلك الدروس المستفادة من تلك الخبرات

ملاحظات مهمة

28- تشجع التدابير الحافزة الإيجابية على تحقيق نتائج صديقة للتنوع البيولوجي أو تدعم الأنشطة التي تعزز حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وفي كثير من البلدان، تولد هذه الحوافز أيضا من خلال استعمال

استثناءات من الضرائب الحكومية، مثل الضرائب والرسوم أو التعريفات التي تمنح مميزات أو إعفاءات للأنشطة التي تفيد الحفظ و/أو الاستخدام المستدام.

29- ويمكن كذلك تمييز التدابير الحافزة الإيجابية بين النهج المباشرة وغير المباشرة. وتقدم عادة النهج المباشرة (وليس دائما) حوافز نقدية تسعى إلى محاكاة أسعار السوق – فهي تنطوي عموما على "دفع" الفاعلين المعنيين لبلوغ النتائج الصديقة للتنوع البيولوجي، أو بطريقة أخرى، إلى عدم تحقيق النتائج التي تضر بالتنوع البيولوجي. وتشمل الأمثلة على ذلك سحب (أو إيقاف) الأنظمة على المدى الطويل؛ وعقود الإيجار لغرض الحفظ، أو التعهدات أو حقوق الإرتفاق؛ والأنظمة التي تقدم مدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي. وتسعى النهج غير المباشرة إلى دعم الأنشطة أو المشاريع غير المصممة حصريا لحفظ التنوع البيولوجي أو تعزيز استخدامة المستدام، ولكن لها أثر أيضا في المساهمة في هذه الأهداف. والكثير من هذه الحوافز غير نقدي (أو "غير سوقي") بطبيعته (بالرغم من أن لها آثار مالية على المقدم)؛ فمثلا، يمكن للنص على الاعتراف بالمجتمع في سياق برامج إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية، وأدوات الاتصال والتثقيف والتوعية العامة أن تلعب أيضا دورا في هذا الصدد. والمهم أن الأدوات النقدية وغير النقدية يمكن استخدامها داخل نفس البرنامج في الغالب.

30- وتلعب الأدوات الاقتصادية (الضرائب أو رسوم الانتفاع)، مع احتمال جمعها بإنشاء الصناديق، دورا مهما محتملا كمصدر للإيراد لتمويل تقديم التدابير الحافزة الإيجابية. غير أن الأدوات الاقتصادية، حتى عند تطبيقها في المقام الأول، غالبا ما تكون محددة بشكل متدني لإحداث تغيير فعال في السلوك (أي، تعمل كرادع) أو لا تبلي متطلبات الموارد لتقديم التدابير الحافزة الإيجابية. ويحتاج الأمر إلى تحسين معايرة الأدوات الاقتصادية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء، بغية التأكد من أنها تستمر في التعبير عن القيمة الاقتصادية الحقيقية للموارد والتكلفة الفعلية لتدهور المورد والنظام الإيكولوجي.

31- ويمكن أن يلعب تقدير القيمة الاقتصادية للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، واستكمال الحسابات القومية الحالية لتعكس تدهور رأس المال الطبيعي، دورا مهما في تحسين معايرة الأدوات الاقتصادية والتدابير الحافزة الإيجابية من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. فزيادة التوعية عن القيم الخفية للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، يمكن أن تعمل أيضا كحافز في حد ذاتها. وتلقى مبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي الترحيب في هذا الصدد لتعزيز الفهم المشترك والتطبيق الواسع لهذه الأدوات. وهناك فجوة في المعلومات في هذا الخصوص بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.[2]

32- ومن المهم تعزيز القدرات وتقديم التدريب لتصميم وتنفيذ التدابير الحافزة الإيجابية. وتلقى الترحيب الجهود التي بذلت مؤخرا لتوسيع المناهج الجامعية بشأن الاقتصاديات البيئية وبناء برامج وشبكات إقليمية.[3] ويحتاج الأمر إلى توسيع هذه الجهود.

33- وينبغي أخذ القضايا الجنسانية في الحسبان على نحو كامل عند تصميم وتنفيذ التدابير الحافزة الإيجابية، على سبيل المثال، أثر البرامج الحرجية المجتمعية على النساء الريفيات والنساء من سكان الغابات من خلال إعادة توزيع الموارد الحرجية.

---

[2] انظر الفقرة 1.

[3] مثلا، برنامج اقتصاديات البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أو برنامج الاقتصاد والبيئة في جنوب شرق آسيا.

34- ومع ظهور برامج تنفيذ المدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي (نظم المدفوعات PES) مؤخرا، تزايد تطبيق التدابير الحافزة النقدية ليس فحسب في البلدان المتقدمة، بل أيضا في البلدان النامية. وهذه أكثر فاعلية عند السعي إلى استعادة جميع خدمات النظام الإيكولوجي المقدمة من نظام إيكولوجي معين، إلى أقصى قدر ممكن. وفي هذا السياق، تمت الإشارة إلى الشرط، المنفذ مثلا في الهند، للتعويض عن القيمة الصافية الحالية بأكملها للنظام الإيكولوجي للغابات في حالة فقدان الغابات أو تدهورها.

35- وفي البلدان النامية، تتم المفاوضات بشأن أنظمة المدفوعات الطوعية مقابل خدمات النظام الإيكولوجي في العادة مع السلطات (الرسمية والتقليدية على حد سواء)، ونادرا ما يتم الإصغاء إلى جميع الأصوات. وقد يؤدي ذلك إلى مشاكل تتعلق بحقوق الملكية فضلا عن القيمة المحدودة لأنظمة المدفوعات الطوعية مقابل خدمات النظام الإيكولوجي لتحقيق أهداف التخفيف من وطأة الفقر. وبينما يمكن تصميم هذه الأنظمة بطريقة موجهة نحو خدمة مصالح الفقراء، فمن المهم الاعتراف بأن هذه الأنظمة لا تعتبر أداة للتخفيف من وطأة الفقر.

36- وتلعب ملكية الأراضي دورا مهما في تصميم أنظمة المدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي. إذ يمكن أن يولد تخصيص عقود الملكية الرسمية للأراضي تأثيرات مهمة على حقوق الملكية عند إدخال هذه الأنظمة.

37- ويمكن أن تؤدي متطلبات التعويضات إلى حوافز إيجابية بالنسبة لحفظ التنوع البيولوجي في جانب العرض. فبينما تكون تعويضات التنوع البيولوجي عموما أدة قيمة لحفظ التنوع البيولوجي، إلا أن هناك قيودا مهمة ينبغي أخذها في الاعتبار. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تكون بعض المناطق خارج حدود أنشطة التعويضات بالكامل، مثل المناطق المقدسة والغابات الصغيرة، فضلا عن المناطق التي بها درجة عالية من التوطن.

38- ومن الحدود المحتملة المهمة الأخرى للتعويضات تعريف التكافؤ، مثلا نظرا لأهمية الفترات الزمنية التي تمر قبل الاستعادة الكاملة للنظم الإيكولوجية – التخفيف من حدة الأراضي الرطبة يعتبر مثالا ملموسا.

39- ويستعمل عدد من البلدان تدابير تساند الأنشطة أو المشاريع التي لم تصمم حصريا لحفظ أو تعزيز الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، ولكنها تترك تأثيرا جانبيا وهو المساهمة في تحقيق هذه الأهداف. وتشمل أمثلة التدابير المقدمة لدعم التطوير والتسويق التجاري للمنتجات أو الخدمات القائمة على التنوع البيولوجي، مثل تطوير السياحة المستدامة أو السياحة الإيكولوجية في مناطق محددة غنية بالتنوع البيولوجي، أو تسويق السلع والخدمات الأخرى المتصلة بالتنوع البيولوجي، مثلا الموارد الحرجية غير الخشبية. ويحدث هذا الترويج في الغالب من خلال وسائل غير نقدية، مثل: إزالة الحواجز أمام التجارة؛ والسياسات العامة مثل سياسات الشراء، والتعليم والبحث؛ وتوفير معلومات للمستهلك من خلال إصدار التراخيص ووضع العلامات الإيكولوجية.

40- ويمكن أيضا إنشاء أسواق من خلال تعيين حقوق الملكية بشكل معرّف جيدا ومستقرا، ثم المتاجرة بعد ذلك. فعلى سبيل المثال، استعمل تعيين حقوق الملكية بالعلاقة إلى إدارة الأرصدة السمكية التجارية في شكل نظام الحصص الفردية القابلة للتحويل.

41- وتعتبر برامج إدارة المورد الطبيعي المجتمعي نوعا آخر من التدابير الحافزة غير المباشرة. فهي تعتمد في العادة على إشراك المجتمعات التقليدية أو المحلية في حفظ الحياة البرية أو الإدارة المستدامة للغابات، مثلا،

وتكون في الغالب في سياق إدارة المناطق المحمية. وفي المؤلفات ذات الصلة، يعترف بتوليد الإيرادات أو تقاسمها مع هذه المجتمعات التقليدية أو المحلية كعنصر رئيسي في هذه البرامج. وقد ينطوي ذلك على إشراك توليد الإيرادات وسبل العيش للمجتمعات المجاورة للمناطق المحمية، مثلا من خلال تعزيز السياحة الإيكولوجية في المنطقة المحمية. وفي هذه الحالة، يمكن أن تتضمن أنشطة الدعم تدريب أفراد محليين للعمل كمرشدين إيكولوجيين (يدفع أجرهم جزئيا على الأقل من رسوم الدخول)، وتوفير المأكل والمسكن، وتعزيز الفنون والحرف المحلية. ويمكن أيضا تنفيذ تقاسم المنافع في سياق الاستخدام والتسويق التجاري للموارد الجينية أو المعارف التقليدية، مثل ما يرتبط بها من النباتات الطبية التقليدية.

42- وقد يكون الاعتراف من المجتمع حافزا غير نقدي مهما، وخصوصا في سياق برامج إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية. إذ أن إشراك المجتمع وتمكينه على إدارة الموار الطبيعية يولدان وحدهما التوعية والإحساس بالمسؤولية مع آثار إيجابية على أنماط استخدام المورد الطبيعي. ويعتبر الاتصال الفعال والشفافية والمشاركة والإشراك وحقوق الملكية من العوامل المهمة الأخرى في التمكين الفعال للمجتمعات.

43- وتنشأ القرارات الصعبة في الغالب عند تصميم وتنفيذ إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية في سياق إنشاء المناطق المحمية، ولا سيما بخصوص دور المستوطنات البشرية في المناطق المحمية والقرارات المحتملة لإعادة التوطين. وهناك حاجة إلى إجراء موازنة حذرة لأهداف حفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام، مع مراعاة التخفيف من وطأة الفقر وأهداف تنمية سبل العيش. وقد وردت إشارة إلى برنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لليونسكو كنهج للمواءمة بين المناطق المحمية والمستوطنات البشرية والأنشطة في مناطق عازلة.

44- ويمكن أن تكون الجوائز البيئية حافزا غير سوقي مهما. فهي تستخدم في الغالب لتشجيع الإدارة الجيدة وأنماط الحوكمة المفضلة لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وبينما تنطوي الجوائز في العادة على عنصر نقدي، فإن الاعتراف الرسمي من المجتمع وحده يمثل حافزا (غير نقدي) مهما لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

45- وقد تلعب المبادرات القائمة على دوائر الأعمال (مثل السلاسل الكبيرة التي تتطلب أغذية تأتي من مصادر مستدامة، بما يشير إلى أنظمة مناسبة لإصدار التراخيص والعلامات الإيكولوجية) دورا إيجابيا في تقديم حوافز للحفظ والاستخدام المستدام. وبصورة عامة، تبين أمثلة صناعات المستحضرات الصيدلانية ومستحضرات التجميل، التي تعتمد بشكل متزايد على منتجات التنوع البيولوجي، تبين أن هناك فرصا لفهم التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي كقطاع اقتصادي ناشئ. غير أن الأمر سيحتاج إلى إدراك القيود المحتملة – فقد يحدث تسرب مثلا، مما يؤدي إلى تأثيرات أكثر ضررا من المنتجات التي لا تشملها المنتجات المرخص بها.

الاستنتاجات والدروس المستفادة الموحدة

46- هناك طائفة واسعة من التدابير الحافزة الإيجابية المتاحة والتي تطبق لتشجيع حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. ويحتاج الأمر إلى تطبيقها بطريقة مرنة وتكييفها مع الظروف المحلية. فالنهج الواحد لا يناسب جميع الحالات.

47- ويحتاج الأمر إلى إيلاء عناية خاصة إلى تحديد اختصاصات واضحة تشمل الأهداف، والغايات القابلة للقياس، وما يرتبط بها من مؤشرات، فضلا عن معايير أو علامات لخط الأساس للتأهيل للحصول على الحافز

النقدي أو غير النقدي، لأنها تقلل من مخاطر ردود الفعل غير المتوقعة من الفاعلين المستهدفين في البرنامج، مع عواقب ضارة محتملة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي.

48- ويتطلب تقديم التدابير الحافزة الإيجابية، سواء ذات الطبيعة النقدية أو غير النقدية، تمويلا كافيا. ويجب معايرة الأدوات الاقتصادية (الضرائب أو رسوم الانتفاع) بعناية حتى تلعب دورها، عند التخطيط لها، كمصدر للإيرادات لتمويل تقديم التدابير الحافزة الإيجابية، مع عدم توليد حوافز قوية للغاية للتهرب من الضرائب والإفراط غير المشروع في استخدام الموارد. وعلى أية حال، ما زال الرصد الفعال للموارد ضروريا حتى عند تقديم الحوافز للإدارة المستدامة.

49- ومن المهم وجود التزام طويل الأجل لتقديم حوافز إيجابية. فضمان الاستدامة المالية على المدى الطويل لتقديم الحوافز الإيجابية يعد أمرا حاسما لأن الآثار الإيجابية على التنوع البيولوجي سيتطلب تنفيذها بعض الوقت ولأن الحفاظ على هذه الآثار الإيجابية سيقتضي في الغالب الاستمرار في تقديم حوافز إيجابية.

50- وتعتبر التدابير الحافزة الإيجابية في العادة إجراءات معقدة وتتطلب بناء المؤسسات والثقة. ويجب مراعاة الاختصاصات والمصالح المختلفة، وبعد ذلك الديناميات بين ممثلي الحكومة وأصحاب المصلحة وفيما بينهما.

51- ويمكن لإنشاء حقوق الملكية أن يقدم حوافز لإدارة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة. ويجب أن تكون إجراءات تخصيص حقوق الملكية علنية وشفافة. وسوف يتعثر أداؤها إذا كان التخصيص مستندا فحسب إلى اعتبارات سياسية. ولذلك فإن السماح بإمكانية التداول يمكن أن يحسن الكفاءة إذا أمكن إنشاء حقوق ملكية معرّفة بوضوح والإبقاء عليها، وإذا كانت تكاليف المعاملات منخفضة، وأصحاب المصلحة عديدين بالدرجة الكافية للسماح بالتجارة المنتظمة.

52- يجب على مصممي التدابير الحافزة الإيجابية أن يفهموا الخيارات المستمرة طوال الحياة للمجموعات المستهدفة. فإذا كان تصميم الحوافز الإيجابية لا يعبر عن فهم عميق للمجتمعات التقليدية أو المحلية والعلاقة بين مستخدمي الموارد الطبيعية والموارد ذاتها، ينشأ خطر عدم تمكنهم من بلوغ أهدافهم وإلحاق الضرر بروابط الثقة الحساسة بالفعل بين المجتمعات والمؤسسات الرسمية.

53- وفي بعض الحالات، تكون الحوافز العينية أكثر قبولا عن المدفوعات النقدية نظرا لتفادي فكرة بيع سلعة أو خدمة. ويمكن أن يعمل الاعتراف من المجتمع، مثلا عن طريق منح جوائز بيئية، وزيادة التوعية بأهمية التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، كحوافز مهمة في حد ذاتها.

54- ويجب أن يضمن الحافز المقدم عدم حدوث فقدان للدخل، لأن ذلك سيؤثر في الثقة التي نشأت بين الفاعلين. وبصورة أعم، فإن اعتبارات الإنصاف والاعتبارات الجنسانية يجب أن تؤخذ في الحسبان على نحو يتسم بالعناية لأن ارتفاع معدلات الفقر واتساع نطاق اللامساواة يشكلان في الغالب جزءا من الحاجز الذي يمنع حفظ التنوع البيولوجي في المقام الأول. وبصورة خاصة، هناك حاجة إلى الاعتراف بأن إجراءات مثل المدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي لا تمثل أداة للتخفيف من وطأة الفقر وأن أوجه التآزر مع الأهداف الاجتماعية الشاملة لن تنشأ تلقائيا. غير أن تدابير التخفيف من وطأة الفقر ستولد في الغالب منافع إضافية لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

55- ويمكن لبعض التدابير الحافزة الإيجابية أن تولد مشاكل خاصة بالإضافة والتسرب، وهذه يجب أن تؤخذ في الحسبان خلال مرحلة التصميم للتأكد من أن التدابير الإيجابية تتسم بفاعلية التكاليف والكفاءة.

56- ويجب مراعاة العلاقة المهمة بين تقديم الحوافز الإيجابية وإزالة الحوافز الضارة. فالإزالة المسبقة للحوافز الضارة ستجعل الحوافز الإيجابية أكثر فاعلية، ويمكن أن تقلل الحاجة إلى تقديم حوافز إيجابية.

57- ويمكن أن تولد التدابير الحافزة الإيجابية آثارا ضارة عندما لا تصمم وتنفذ بشكل صحيح. ومن المهم أيضا في هذا السياق فهم العلاقة بين الحوافز الضارة والحوافز الإيجابية.

58- ولهذه الأسباب، يحتاج الأمر إلى رصد فعال واستعراض منتظم للتدابير الحافزة الإيجابية. وينبغي استعراض هذه التدابير بانتظام للتأكد من أنها تولد التأثيرات المستهدفة بطريقة فعالة من وجهة التكاليف وفي غضون مدة معقولة.

59- وتستند كثير من التدابير الحافزة الإيجابية على الإشراك الفعال للمجتمعات التقليدية أو المحلية، ولا سيما في سياق إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية. وفي هذه الحالات، يمكن أيضا ملاحظة ما يلي:

(أ) يحتاج الأمر إلى بدء مشاركة المجتمع في مرحلة مبكرة وأن تكون التزاما طويل الأجل. وهذا يضمن إمكانية رصد الحوافز الإيجابية للتحقق من فاعليتها، وأن البرنامج يكتسب المصداقية؛

(ب) ينبغي الحفاظ على المدخلات، سواء النقدية أو غير النقدية من أجل كسب ثقة الشعب المحلي وبناء المصداقية؛

(ج) ويجب ألا تكون المنافع نقدية بالضرورة – ولكنها يجب أن تكون ملموسة، ومناسبة وملائمة النطاق، حتى لا يضعف حماس أصحاب المصلحة، وتظل المجتمعات ملتزمة بالمشاريع؛

(د) يجب الاعتراف بمسؤولية الشعب المحلي كمدراء للمورد التقليدي واستخدامه، لأن هذه المجتمعات يكون لديها في الغالب فهم أعمق عن كيفية الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه بطريقة مستدامة؛

(ه) وقد يشكل نقل السلطة تحديات عملية. فالمؤسسات المحلية التشاركية لصنع القرار يمكن أن تكون هشة وقد يلزم إيجاد الضمانات الخارجية للحفاظ على الحوكمة الجيدة والقدرات الوافية، فضلا عن احتمال الدعم الخارجي المستمر؛

(و) ويمكن أن يعتبر تحديا كبيرا الحفاظ على استمرار فاعلية مؤسسات وآليات الإدارة المشتركة في بيئة تتسم بنمو عالي، مما يؤدي إلى ضغط متزايد على المورد.

مرفق

دراسات الحالة، بما في ذلك حالات الممارسات الجيدة من المناطق المختلفة بشأن إزالة الحوافز الضارة أو التخفيف من حدتها وتشجيع التدابير الحافزة الإيجابية

في ضوء طلب مؤتمر الأطراف بتعيين "عدد محدود" من حالات الممارسات الجيدة، فإن القائمة التالية لا تشكل بالضرورة قائمة شاملة. كما لا يعني غياب حالة محددة عن التجميع أدناه عدم إمكانية اعتبار مثل هذه الحالة ممارسة جيدة.

ألف - تحديد الحوافز الضارة وإزالتها أو التخفيف من حدتها

- **النمسا**: **إلغاء الإعانات في مجال صرف مياه الأراضي الرطبة** - استخدمت النمسا لإقامة وتشغيل الحديقة الوطنية لبحيرة نيوسلدر (Neusiedler See) مجموعة من التدابير الحافزة التي ترمي إلى دعم إدارة المناطق المحمية، بما في ذلك إلغاء الإعانات المقدمة في مجال صرف مياه الأراضي الرطبة التي تستخدم في الأغراض الزراعية. وأثبت استخدام مزيج يتألف من الحوافز الاقتصادية ونشر المعلومات ودفع تعويضات للأفراد عن تقييد استخدام الأراضي نجاحه. وقد كان الإصلاح السياساتي عملية مبتكرة لكونه قد جمع بين مجموعة من الأدوات الكفيلة بمعالجة الاستخدامات والمصالح المتنافسة في هذه المنطقة. وأثرت عملية إقامة هذه الحديقة الوطنية على أكثر من 1500 شخص من ملاك الأراضي، وتعين على المفاوضات التي جرت أن تعالج المصالح/الاستخدامات المتنافسة لدى أصحاب المصلحة المتعددين. ونظراً لشيوع هذا الوضع نسبياً في أوروبا، فإن نطاق تكرار هذه الحالة يبدو جيداً.

- **كمبوديا**: **إصلاح الحوافز الضارة لقطع الأشجار غير المستدام** – كمبوديا لديها تاريخ طويل من الصراعات وعدم الاستقرار السياسي مما كان له آثارا ضارة على الغابات. وأعيد إدخال الامتيازات في مجال الغابات في أوائل التشعينيات ن أجل ما يلي: (1) إدخال مناطق كبيرة من الغابات تحت الإدارة النشطة، وتقليل قطع الأشجار غير المشروع؛ (2) زيادة سرعة النمو في الأخشاب المعالجة محليا من حيث القيمة المضافة؛ و(3) زيادة إيرادات الإتاوات الحكومية من الأخشاب، مع حظر تصدير الأخشاب المقطوعة. وأجرت الحكومة إصلاحات أخرى في عام 2000 تشمل زيادة رسوم الإتاوة من 14 إلى 54 دولارا أمريكيا لكل متر معكب من الأخشاب. وعلاوة على ذلك، ألغي عدد من الامتيازات وطلبت تحسين إدارة امتيازات أخرى. وقيّد قطع الأخشاب في المناطق المحمية، وتم إدخال الإدارة المجتمعية للغابات. وبالغم من اللآثار المستمرة الناشئة عن قطع الأخشاب غير المشروع، فإن إدخال الحراجة المجتمعية كان ناجحا في تحسين أساليب عيش المجتمعات التي تعيش في الغابات وفي حماية التنوع البيولوجي في الغابات.

- **الدانمرك**: **إزالة الحوافز الضارة في قطاع الغابات** – بغية زيادة مساحة المناطق الغابية الوطنية، عملت الحكومة على الجمع بين المنح المقدمة في مجال إعادة التحريج وتعويض التحول الطوعي لغابات القطاع الخاص إلى محميات. ومن أجل إزالة الحوافز الضارة التي تؤدي إلى تدهور الغابات، أدخلت الدانمرك تعديلات على إحدى اللوائح التي تعتبر ترك مناطق الغابات الرئيسية ذات الإمكانيات الإنتاجية، بهدف الحصول على إعفاءات، دون إنتاج عملاً غير قانوني. ويرتبط النجاح الذي تحقق بالطابع الطوعي للخطة بالنسبة لملاك الأراضي وبالتعويض الذي يرمي إلى تجنب التغير في استخدام الأراضي. وينبغي تكرار هذه الحالة في البلدان ذات الملكيات الخاصة الكبيرة في مجال الموارد الغابية والتي يوجد بها التزام وطني بالحفاظ على الغطاء الغابي أو العمل على توسيع نطاقه وتتوفر بها موارد مالية تخصص للتعويض.

- **الاتحاد الأوروبي**: **تعزيز الشفافية بشأن تدابير الدعم في الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء** – تقضى إحدى اللوائح المالية التي أصدرها مؤخراً الاتحاد الأوروبي ووافق عليها في ديسمبر/كانون الأول 2006 بتقديم "كشف كاف ومحسوب على الواقع" بأسماء المستفيدين من جميع صناديق الاتحاد الأوروبي، وتدعو إلى الشروع في تطبيق مبدأ الشفافية على الإنفاق الزراعي في ميزانية عام 2008. وعلى الرغم من استمرار حالة التفاوت بين الدول الأعضاء في الامتثال للائحة، فإن هذه المبادرة تكتسي أهمية في مجال تعزيز شفافية

برامج الإعانات، وهو المبدأ الذي تم الاعتراف به كشرط مسبق وهام لنجاح الإصلاحات. وفي حقيقة الأمر، فاللائحة كانت حافزاً لانطلاق مبادرات هامة في مجال الدفاع عن البيئة مثل farmsubsidy.org أو caphealthcheck.eu أو fishsubsidy.org، وهي المبادرات التي تسعى إلى أن ترصد عن كثب امتثال الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتقييم جودة البيانات الصادرة عنها.

- **غانا**: **إلغاء إعانات الوقود** - أصبحت غانا وهي تواجه استمرار ارتفاع أسعار النفط منذ عام 2004 غير قادرة على مواصلة دعم المنتجات البترولية بسبب القيود الضريبية. وشرعت الحكومة في إجراء تقييم للفقر والآثار الاجتماعية (PSIA) يشمل جميع أصحاب المصلحة، وخلص التقييم إلى استفادة الشرائح الأفضل حالاً في المجتمع في أغلب الأحيان من الإعانات المقدمة للأسعار. وعندما ألغت الحكومات إعانات الوقود في عام 2005 والتي أدت إلى زيادة أسعار الوقود بنسبة 50 في المئة، بادرت إلى إطلاق حملة تشرح ضرورة رفع هذه الأسعار وتعلن عن اتخاذ تدابير للتخفيف من حدتها, و تضمنت تدابير التخفيف إلغاء الرسوم المدرسية وبرنامجاً لتحسين وسائل النقل العام. ومع أنه من المفترض أن تكون المنافع التي تعود على التنوع البيولوجي نتيجة رفع الدعم عن الوقود الأحفوري منافع غير مباشرة، فإن هذه الحالة تشير إلى دروس عامة هامة فيما يتعلق بزيادة القبول الاجتماعي لتدابير الإصلاح. وقد تقبل الجمهور في عمومه هذه التدابير بالنظر إلى تدابير التعويض المتخذة والشفافية التي عرفتها عملية الإصلاح والحملة الإعلامية العامة التي أجريت.

- **الهند**: **إصلاح نظام الدعم المقدم للأسمدة الكيميائية**- قررت الحكومة الهندية في نيسان/أبريل 2009 أن تصلح نظام الدعم المقدم للأسمدة الكيميائية. وقد أصبحت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية قاحلة بسبب الاستخدام المفرط لنوع واحد من الأسمدة، وهو اليوريا، والذي كان أرخص سعراً من الأسمدة الأخرى بسبب ارتفاع مستوى الدعم المقدم له. وتوفر السياسة الجديدة هامش حرية أكبر لمصنعي الأسمدة بحيث يمكنهم مزج المغذيات اللازمة لأنواع مختلفة من التربة وبيعها في صورة منتجات مستقلة، وتعتمد الإعانات المقدمة على المكونات الموجودة في كل مزيج من المغذيات. ويؤدي هذا الإجراء إلى انخفاض المستويات الإجمالية للمغذيات وزيادة معدل التكيف في تركيبها، وهو ما من شأنه أن يضاعف من الموارد البيولوجية في التربة الزراعية (وكمثال على البكتيريا، وديدان الأرض، والمفصليات الصغيرة وغيرها). ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع مستوى كفاءة استخدام المغذيات إلى تعويض الانخفاض الحاصل في الدعم المقدم. وسيحصل جميع المزارعين خلال مرحلة التحول على هذا النوع الجديد من الدعم. وسيولى المزيد من الاهتمام في المستقبل لمسألة تشديد شروط الاستحقاق والتركيز أكثر على المستفيدين المستهدفين، أي المزارعون الصغار والمهمشون.

- **إندونيسيا**: **إلغاء إعانات مبيدات الآفات** – خفضت إندونيسيا بعد عام 1984 من مستوى الدعم الذي تقدمه للزراعة، بما في ذلك إلغاء إعانات المبيدات، وفرض حظر على استيراد تشكيلة واسعة من مبيدات الآفات في عام 1986، وإلغاء إعانات الأسمدة في عام 1988. وقد أدى الإفراط في استخدام المبيدات إلى القضاء على الأعداء الطبيعيين لحشرة الأرز البنية النطاطة، مما أدى إلى تعرض قطاع الأرز لأضرار بلغت 1,5 مليار دولار أمريكي. وعقب إلغاء الإعانات تقلص استخدام مبيدات الآفات بمقدار النصف، في حين ارتفع إنتاج الأرز إلى ثلاثة ملايين طن على مدى أربع سنوات. وكان البرنامج الوطني للإدارة المتكاملة للآفات (IPM) والذي جرى تمويله بشكل جيد عاملاً حاسماً في الحفاظ على إنتاج الأرز وعلى دخل المزارع. وتتمثل إحدى

الفوائد الأخرى في ادخار ما مقداره 100 مليون دولار أمريكي نتيجة إلغاء الدعم. وأدى خفض استخدام المدخلات الزراعية إلى نتائج إيجابية في مجال التنوع البيولوجي الزراعي والتنوع البيولوجي بصفة عامة.

- **ناميبيا**: **إدخال الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك** – قبل الاستقلال، كانت المياه الساحلية لناميبيا تتسم بإفراط في الصيد بسبب الدخول غير المراقب الذي سمح لأساطيل الصيد في المياه البعيدة من الصيد خارج حدود صيد الأسماك. وبعد الاستقلال في عام 1990، تم إدخال نظام لحقوق الصيد للحد من الدخول إلى قطاع مصايد الأسماك داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة، مع اشتراط حصول جميع السفن على ترخيص للصيد داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة والمصيد الإجمالي المسموح به الذي يحدد سنويا على أساس أفضل الأدلة العلمية المتاحة. وكان المصيد الإجمالي المسموح به موزعا بين حائزي الحقوق في صورة حصص غير قابلة للتحويل. وكان التنفيذ فعالا – فرض عقاب على شبكات الجرف الأجنبية للصيد غير المشروع، وبناء عليه، انخفض الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وتستعمل الإيرادات من التراخيص والحصص لتمويل نظام متقدم للرصد والمراقبة والإشراف يستكمل بالتفتيش والدوريات في البحار وعلى اليابسة. وتفاوت انتعاش الأرصدة السمكية، فقد انتعشت بعض الأرصدة السمكية جيدا (سمك النازلي وسمك الأسقمري الفرسي)، وعلى الرغم من تقليل الضغوط على مصايد الأسماك، ظلت أرصدة أخرى (السردين) تتأثر بشكل ضار من العوامل البيئية الأخرى.

- **نيوزيلندا**: **إلغاء الإعانات الزراعية وإعانات مصايد الأسماك** – كانت الزراعة في نيوزيلندا تحظى بدرجة عالية من الحماية عن طريق تقديم الإعانات ودعم الأسعار والدخل. وأدى هذا الوضع إلى حدوث تشوهات في السوق وإفراط في الإنتاج وتدهور للأراضي الهامشية. ونتيجة لمواجهة أزمة مالية خطيرة، ألغت الحكومة جميع أشكال الإعانات الزراعية (دعم الأسعار والدخل، وإعانات الأسمدة، والنقل وتنمية الأراضي) وإعانات مصايد الأسماك، وخفضت قيمة العملة، وحررت أسواق رأس المال. واستغرق التكيف القطاعي بعض الوقت، غير أن الحكومة واصلت دعم القطاع الزراعي من خلال التحول إلى إعادة هيكلة القروض ومدفوعات الرعاية الاجتماعية. وهجر 1 في المئة من المزارعين مجال الزراعة. ويتميز قطاع الزراعة اليوم بأنه أوسع نطاقاً وأكثر فائدة وفعالية وابتكاراً مقارنة بما كان عليه حينما كان مدعوماً أشد الدعم. وكان للإصلاح أثر إيجابي على التنوع البيولوجي وذلك بتقليل استعمال الأسمدة ومبيدات الآفات، وخفض مستويات التلوث في الأنهار وخفض الزراعة في الأراضي المهشة. وفيما يتعلق بقطاع مصايد الأسماك، أضيف إلى الإزالة تغير رئيسي في نظام إدارة مصايد الأسماك، بما في ذلك إدخال نظام الحصص الفردية القابلة للتحويل. ونتيجة لذلك، تم إدارة الأرصدة السمكية بفاعلية أكبر وفي بعض الحالات استعادت حالتها من الصيد المفرط. وساهمت عملية إشراك ودعم المزارعين ومنظمات صيادي الأسماك وجماعات المستهلكين إلى حد كبير في نجاح الإصلاحات. وتوحي حقيقة أن نيوزيلندا مجتمع صغير ومتجانس نسبيا ومتعلم بضرورة إجراء تحليل متأن لأسباب النجاح، ويشير إلى القيود المحتملة لتكرار الخبرة.

- **النرويج**: **الخفض الكبير لإعانات مصايد الأسماك** - خفضت النرويج من الإعانات التي تقدمها لمصايد الأسماك بنسبة 85 في المئة في الفترة من 1981 إلى 1994 (من 150 مليون دولار أمريكي إلى 30 مليون دولار أمريكي). وجرى في وقت واحد اعتماد تدابير إدارة أكثر فعالية، مما أدى إلى تحول هذا القطاع في الوقت الحاضر إلى قطاع يقوم على الدعم الذاتي كما أن الأرصدة السمكية قد أظهرت علامات تدل على الانتعاش. وتبين هذه الحالة وقوع تحول تدريجي كان مصحوباً بحدوث تحسن على نظام إدارة بإمكانه تعزيز

نجاح الإصلاح. وحدث خفض الإعانات في وقت كانت فيه النرويج تحت وطأة ضغوط مالية نجمت عن هبوط أسعار النفط وضغوط سياسية خارجية هامة ارتبطت بالاتفاقات المتعددة الأطراف، أي اتفاق المجال الاقتصادي الأوروبي لعام 1990 (EES) المتعلق بتخفيض دعم الأسعار المباشرة لمصائد الأسماك. ويسمح التعويض المقدم في شكل فرص عمل اختيارية بتقليص حجم القطاع دون إحداث تأثير سلبي كبير على سبل العيش المحلية. وتشبه هذه الحالة حالة نيوزيلندا (على الرغم من اعتمادها لنهج أكثر تدرجاً)، مما يوحي بأن نطاق التكرار سيكون نطاقاً جيداً عند استيفاء الشروط السالفة الذكر.

- **أوغندا** : **تصحيح حالة البخس في حقوق الملكية المتعلقة بمصايد الأسماك** – شهدت بحيرة جورج على مدار أكثر من ثلاثين عاماً عمليات صيد مفرطة وشديدة، مما أدى إلى تناقص حجم المصيد السمكي وانخفاض مقداره. وانتشر الصيد غير المشروع، وتعرضت القدرات المحدودة في مجال الرصد والإنفاذ بسبب عدم كفاية الإيرادات المحصلة عن طريق رسوم الترخيص، إلى المزيد من التدهور نتيجة عدم وجود آليات مؤسسية تتيح للمجتمعات المحلية دعم مبادرات الإنفاذ. وأدخل إصلاح في عام 1998 الإدارة المشتركة لمصايد الأسماك في المجتمعات المحلية، وحدثت زيادة كبيرة في التراخيص. وسمحت الإيرادات العالية من التراخيص ورسوم الرسو برصد وإنفاذ أكثر فاعلية. ومع تنفيذ الإدارة المشتركة، أدى ذلك مؤقتا إلى خفض عدد الصيادين غير الشرعيين الذين يعملون في البحيرة وولد حوافز للصيادين المرخص لهم قانونياً لوقف الصيد غير المشروع. غير أنه في مقابل الزيادة الكبيرة في قطاع مصايد الأسماك في الحقبة الماضية، ما زال ضمان الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك في أوغندا يشكل تحديا.

باء- تشجيع التدابير الحافزة

- **أستراليا**: **برنامج عطاءات الأدغال** – أصبحت برامج الحوافز الطوعية القائمة على السوق في أستراليا أداة متزايدة الأهمية لتحقيق الأهداف البيئية. ويستعمل الآن الكثير من حكومة الولايات وحكومة الكومنولث مزيجا من النهج الحافزة لضمان غلإبقاء على إجراءات الإدارة المستهدفة التي تفيد وتحسن حفظ التنوع البيولوجي على الأراضي الخاصة. وتستعمل مدفوعات رعاية التنوع البيولوجي في الحالات التي تتطلب فيها إدارة التهديدات الواقعة على التنوع البيولوجي جهودا للإدارة والرصد من ملاك الأراضي الخاصة وتكون نتائجها صعبة ومكلبة، مثل إستعادة وإدارة الموائل للأنواع المعرضة للخطر وتطبيق نظم الحرق والرعي المفيدة بيئياً. وتدفع ولاية فيكتوريا لملاك الأراضي أموالاً من أجل إبرام عقود ترمي إلى اعتماد ممارسات تتعلق بإدارة الغطاء النباتي. ويتم تقييم العروض المقدمة من ملاك الأراضي باستعمال مؤشر منافع التنوع البيولوجي فتقبل العروض الأكثر فعالية من حيث التكلفة (ذات القيمة الأفضل). ويكتسب استعمال المزادات العكسية عناية متزايدة كوسيلة لتحقيق حفظ التنوع البيولوجي بأقل تكلفة، وتم توسيعها بعد ذلك وتطبيقها على برامج أخرى. وينطوي التقييم الحذر لمنطقة الحفظ ونوعيته على أن هناك آثار إيجابية كبيرة على التنوع البيولوجي.
- **بوليفيا**: **بيع الخدمات البيئية** – يتقاضى 46 مزارعاً في وادي لوس نيجروس أجوراً مقابل حماية 2774 هكتاراً من مستجمعات المياه التي تحتوى على سحب تهدد موئلاً غابياً يضم أحد عشر نوعاً من الطيور المهاجرة. ومولت هذه الخطة جهتان من الجهات المشترية للخدمات وهما دائرة الحكومة الأمريكية المكلفة بالأسماك والحياة البرية والتي تعنى بحفظ التنوع البيولوجي، والبلدية التي تمثل الجهات المستخدمة للري عند

المصبات والتي تستفيد من استقرار تدفقات المياه في موسم الجفاف. ويتم دفع هذه الأجور بصورة عينية (خلايا نحل، والتدريب على تربية النحل، وأسلاك شائكة). ومن بين النتائج التي لم تكن متوقعة انخفاض معدل التوطن بسبب أشخاص لا يملكون أرضاً. وساعدت العقود الرسمية المزودة بخرائط وترسيم للخطة على التأمين الفعلي لحيازة الأرض وزادت من مستوى القدرات المحلية على مواجهة الغزو. وبوجه عام، فقد انخفض معدل الخطر بشكل كبير بعد تنفيذ برامج خدمات النظام الإيكولوجي إلى جانب ما شهدته بعض الحالات من آثار إيجابية على عملية الحفظ وما شهدته حالات أخرى من تأثيرات ضئيلة.

- **بوتسوانا**: **الإدارة المجتمعية للحياة البرية** – بغية التصدي للصراع القائم بين المجتمعات المحلية وكائنات الحياة البرية، وضعت بوتسوانا سياسة عامة لإدارة الموارد الطبيعية المجتمعية، وافق عليها البرلمان في عام 2007. ويجري استخدام المجالس المحلية واللجان الاستشارية التقنية والكغوتلا (Kgotla) (وهو المكان الذي يكون فيه لكل شخص في القرية صوت مسموع) لتطبيق هذه السياسة. وتبرز قرية سانكويو كحالة تجسد الممارسة الجيدة في إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية، وفيها يجنى المجتمع المحلي قدراً كبيراً من المنافع المتأتية من الأنشطة القائمة على التنوع البيولوجي. وتدير المجتمعات المحلية مقراً لاجتماعاتها (Santawani) ومخيماً (Kaziikini)، وتحصل على عائدات أخرى من رحلات السفاري ونسج السلال وتنظيم جولات في البرية. ونتيجة لذلك، فللمجتمع المحلي الآن رأي مختلف عن الفيلة والحيوانات المفترسة التي ما فتئت تدمر محاصيله وتفترس ماشيته. ويعتمد المجتمع المحلي اليوم على الحياة البرية في توفير سبل العيش المحلية وينظر إلى الحياة البرية على أنها مورد أكثر مما ينظر إليها على أنها عدو له.

- **الكاميرون**: **برامج تدجين فئران القصب وإعادة تحريج الساحل الأخضر** - تهدد تجارة لحوم الأدغال في أفريقيا الوسطى والغربية التنوع البيولوجي الإقليمي، حيث تتسم مستويات الحصاد بعدم الاستدامة وتتعرض الأنواع المهددة/المهددة بالانقراض (الغوريلا الجبلية، والقرود) للقتل من أجل الحصول على الغذاء. وقد شرعت حكومة الكاميرون في دعم الإنتاج التجاري لفئران القصب بغية توفير بديل للحوم الأدغال. ويجري تدريب المزارعين في مجالات تربية فئران القصب والصحة الحيوانية والتسويق. ويكمن الهدف من وراء ذلك في حماية الحياة البرية، وتوفير مصدر بديل للبروتين في المنطقة التي تعد فيها لحوم الأدغال مصدراً هاماً من مصادر الغذاء والدخل، وتخفيف حدة الفقر في المناطق الريفية، وتعزيز العمالة الذاتية عن طريق توفير مصادر بديلة لسبل العيش.

وفي منطقة بحيرة تشاد، يجري الاضطلاع بأنشطة إعادة التحريج بغية رفع مستويات المياه وتشجيع الأنشطة الزراعية الرعوية المستدامة وحفظ التنوع البيولوجي المتضائل. وقد تقلصت مساحة حوض بحيرة تشاد من 26000 كيلومتر مربع في عام 1963 إلى ما لا يتجاوز 1500 كيلومتر مربع في عام 2001. وتتمثل الأنشطة الرئيسية في تشجيع الإنتاج المحلي لشتلات الأشجار، وتوظيف أفراد المجتمعات المحلية، وتنظيم العمل المتعلق ببرامج التحريج/إعادة التحريج التي يضطلع بتنفيذها الشباب والمنظمات غير الحكومية. وفي الواقع فالحكومة تقوم، عن طريق تمويل إصلاح النظام الإيكولوجي، بدفع مقابل لخدمات النظم الإيكولوجية ولاستعادة التنوع البيولوجي (وكمثال على ذلك الأسماك، والحيوان، والنبات) من أجل تهيئة الظروف المثلى للإنتاج الزراعي الرعوي والاستيطان البشري وضمان الأمن الغذائي.

- **كولومبيا**: **مشروع الغابات لحوض نهر شينشينا (PROCUENCA)** - تتضمن هذه الخطة المتعلقة بمدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي تقديم الدعم لإعادة التحريج في أحد مستجمعات المياه الهامة من أجل دعم الإمداد بالمياه وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي وتنحية الكربون. وضم المشاركون 232 مالكاً من ملاك الأراضي في المناطق الريفية (والتي تغطي مساحة 3427 هكتاراً) وقامت شركة إمدادات المياه التابعة لبلدية مانيزاليس (مزيج من القطاع العام والقطاع الخاص) بتغطية التكاليف. وتوقف تحصيل هذه "المدفوعات" على إدخال تحسينات على أساليب تربية مواشي المزارعين وتقديمها بصورة عينية بالفعل – في شكل تزويد الشتلات، والدعم في مجال الزرع والدعم التقني. وكانت النتائج البيئية إيجابية، إذ ازدادت مساحة الغابات الأصلية وانخفض الضغط الذي تتعرض له الغابات الطبيعية، وانحسر التآكل. وقد توسعت هذه الخطة لتشمل مشروعاً لتنحية الكربون ضمن آلية التنمية النظيفة (CDM) وسوف تكون قادرة على إصدار شهادات إثبات خفض الانبعاثات (CERs) والاستفادة من العائدات المتأتية من بيعها (والتي سيتم تقاسمها).

- **كوستاريكا، برنامج المدفوعات مقابل موازنة الكربون وتخزينه** - يشكل البرنامج برنامجاً وطنياً للمدفوعات في مجالات موازنة الكربون وتخزينه، والخدمات الهيدرولوجية وحماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية. وفي الفترة من 1997 إلى 2004، تسنى استثمار ما يقارب من 200 مليون دولار أمريكي في هذا البرنامج لحماية ما يزيد عن 460000 هكتاراً من الغابات والمزارع الحرجية، وتوفير دخل إضافي لأكثر من 8000 شخص من مالكي الغابات. وفي الماضي، كان يجري تمويل البرنامج بشكل رئيسي عن طريق ضريبة المبيعات المفروضة على الوقود الأحفوري، إلاّ أن الهدف المنشود يكمن في ضرورة قيام جميع المستفيدين من الخدمات البيئية بالدفع مقابل الخدمات التي يتلقونها. وقد ساعد برنامج المدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي في إبطاء عملية إزالة الغابات، وأضاف قيمة نقدية إلى الغابات والتنوع البيولوجي، وزاد من مستوى فهم المساهمة الاقتصادية والاجتماعية للنظم الإيكولوجية الطبيعية.

- **كوبا**: **الضريبة المفروضة على مستخدمي خليج هافانا** - من أجل تعزيز الحفظ في خليج هافانا، فرضت حكومة كوبا ضريبة على المستخدمين (في مجالات السياحة، والترفيه، وأنشطة الميناء). ورُصدت العائدات في صندوق بيئي يعنى بأنشطة التنظيف. وانخفضت عقب فرض هذه الضريبة معدلات تركيز المواد الهيدروكربونية في الخليج نظراً لتدني مستوى الانبعاثات الصادرة عن النفايات الصناعية السائلة بنسبة 50 في المئة. وتتضمن بوادر انتعاش النظام البيئي عودة ظهور الأسماك وأنواع العوالق النباتية التي كان يعتقد أنها قد فقدت. ومكّن مستوى التنسيق العالي بين واضعي السياسة الاقتصادية والبيئية من فرض هذه الضريبة. وقد كانت تجربة فرض ضرائب بيئية تجربة إيجابية للغاية إلى الحد الذي دفع الحكومة إلى تكرار هذه الخطة في ثلاثة خلجان أخرى في كوبا.

- **إكوادور**: **لا مركزية المدفوعات البيئية** - يضم برنامج المدفوعات البيئية خطة Pimampiro، لحماية مستجمعات المياه على مستوى البلديات، وبرنامج PROFAFOR، ويعنى بتنحية الكربون. وقد كان كلا البرنامجين فعالين في تحقيق أهدافهما البيئية، وأظهرا مستويات عالية من الإضافية وآثاراً منخفضة في مجال التسرب. ويُعزى تحقيق هذا النجاح إلى التركيز على خدمة من الخدمات البيئية المستهدفة وعلى مشروطية صارمة. وقد حسنت الخطتان كلتاهما من مستوى رفاه المشاركين، وكان ذلك من خلال رفع المداخيل بوجه أساسي. ويجري تكرار هذا النموذج في جميع أنحاء إكوادور.

- **مصر**: **تنمية السياحة الإيكولوجية المجتمعية** - حددت الحكومة المصرية الفرص المتاحة لتحسين نوعية السياحة وزيادة مصادر الدخل عن طريق تشجيع مشروعات السياحة التي يديرها البدو في المناطق البرية البكر التي تقع داخل المناطق المحمية. وتهدف السياحة المستدامة في محمية سانت كاترين إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية وتوفير المنافع للمجتمعات المحلية. ويتضمن البرنامج إعادة بناء مساكن البدو داخل إقامات إيكولوجية، وإنشاء مسالك للتنزه في البرية، وتنشيط المهارات الحرفية التقليدية، وإقامة مركز للضيافة، ونشر الخرائط السياحية والكتيبات الإرشادية التي تعنى بالطبيعة، وغيرها. ويقوم البرنامج على مشاركة أصحاب المصلحة المحليين، ويضطلع بجمع رسوم الدخول إلى المناطق المحمية، ويشجع عن طريق التدريب والدعم التقني على إقامة مشاريع السياحة الإيكولوجية التي من شأنها توفير الحوافز المحلية للحفاظ على أساس هذه العائدات المتأتية من الحياة البرية.

- **فرنسا**: **المدفوعات مقابل تحسين ممارسات إدارة مستجمعات المياه** – دفعت فيتال، وهي شركة مياه معدنية فرنسية مبالغ مالية لمربيي الماشية في مستجمع المياه الذي يقع فوق طبقات مصادرها من المياه الجوفية، وذلك من أجل اعتماد ممارسات زراعية أكثر استدامة. وتعرضت نوعية المياه للتهديد بفعل زيادة استعمال الأسمدة ومبيدات الآفات في زراعة الذرة الصفراء التي تستخدم في تغذية الماشية التي تشهد معدلات تربيتها زيادة مكثفة. وتدعو الحاجة إلى إدخال تغييرات على الممارسات الزراعية للحد من الجريان السطحي للنترات والحفاظ على نوعية المياه في طبقة المياه الجوفية. وكانت الخطة فعالة في تحقيق هدفها البيئي – الحفاظ على نوعية المياه. وتتضمن العملية برنامج بحوث محلي واسع النطاق، وإنشاء مؤسسة وسيطة تقع قاعدتها في المجتمع المحلي الزراعي ويختار موظفوها منه، وإقامة اتصال فعال، وبذل جهود متواصلة لبناء الثقة. وقد نفذت شركات أخرى خططاً مماثلة لضمان نوعية المياه بوصفها مدخلاً حاسما في المنتجات التجارية.

- **الهند**: **الإدارة المشتركة للغابات والقوانين الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي** – شهدت سياسة الغابات في الهند في عام 1988 ضمان عملية الإدارة المشتركة للغابات (JFM) من خلال تشكيل لجان حماية الغابات (FPC) بمشاركة المجتمع المحلي. ونتيجة لذلك، أدارت المجتمعات المحلية وإدارة الغابات بصورة مباشرة في عام 2000 ما بين 7 إلى 9 مليون هكتار إلى جانب وجود 35000 لجنة مجتمعية. وعلى الرغم من اختلاف التفاصيل من ولاية إلى أخرى، فإن هذه اللجان تمتلك في جميع الولايات تقريباً كامل الحقوق على معظم المنتجات غير الخشبية للغابات؛ ويخول لها الحصول على حصة من إيرادات المنتجات المعفاة من الاستحقاق الكامل. ووبناء عليه، فقد لوحظ حدوث تغييرات إيجابية على سبل العيش المحلية؛ وارتفع، على سبيل المثال، تقاسم المنافع من الدخل المتأتي من بيع منتجات الغابات إلى أعضاء هذه اللجان ومن الدخل الذي يعاد استثماره في إدارة الغابات.

كما وضع قانون التنوع البيولوجي لعام 2002 إطاراً قانونيا للحصول وتقاسم المنافع. وتتألف اللجان المعنية بإدارة التنوع البيولوجي على المستوى المحلي من سبعة ممثلين عن المجتمع المحلي المعني، وتحدد مقدار الضريبة التي يتعين فرضها على أي من الموارد البيولوجية التي تُستخدم تجارياً؛ ومن ثم فالأموال المحصلة ستودع في الصندوق المحلي للتنوع البيولوجي، والذي يمكن استخدامه في توفير الحوافز للأفراد أو المجتمعات المحلية التي تضطلع بحفظ التنوع البيولوجي. وتعمل اللجان المعنية بإدارة التنوع البيولوجي مع سجلات التنوع البيولوجي الخاصة بالشعوب، وهي السجلات التي يعدها المجتمع المحلي باللغة المحلية.

- **اليابان**: **المدفوعات المقدمة لإدارة الغابات والممولة من الضرائب البيئية** - فرضت 29 محافظة في اليابان منذ عام 2003 ضرائب بيئية في مجال الغابات. وهي تمثل ضرائب تقتضي دفع المستفيدين لمبالغ مالية مقابل الحصول على خدمات النظام الإيكولوجي للغابات. ويخصص جزء من الإيرادات ليتم دفعه إلى مالكي الغابات الذين يصرفونه على أعمال إدارة الغابات التي تعنى بحماية المناطق الحرجة لمستجمعات المياه. وقد بدأت خطط المدفوعات مقابل خدمات النظام الإيكولوجي التي يمولها القطاع الخاص تترسخ. ويمكن تلخيص أحد الدروس المستفادة في ضرورة تحديد معدلات الضريبة عند مستويات مناسبة من أجل إدرار إيرادات كافية لخطط المدفوعات.

- **المكسيك**: **برنامج المدفوعات مقابل الخدمات البيئية الهيدروليجية (PSAH)** – بغية التصدي للمشكلات الناجمة عن ارتفاع معدلات إزالة الغابات وندرة المياه، فإنه يجري دفع مبالغ مالية لأصحاب الغابات من أجل ضمان حماية مستجمعات المياه وتغذية طبقات المياه الجوفية في المناطق التي لا تكون فيها الغابات مجدية من الناحية التجارية. وقد تسنى تمويل هذه الخطة عن طريق زيادة رسوم المياه التي فرضت على المستوى الفيدرالي على المستخدمين، وتم تخصيص نسبة مئوية من المدفوعات للخدمات البيئية. وعلى الرغم من أن الأدلة تشير إلى أن الكثير من المدفوعات قد حصلت في المناطق ذات المعدلات المنخفضة في إزالة الغابات وإلى ضرورة تعزيز الاستهداف لإحداث أثر بيئي أكبر وتحسين فعالية تكلفة المدفوعات، فقد شهدت معدلات إزالة الغابات ميلاً نحو الانخفاض وتم إشراك الفقراء في الخطة بنجاح. ومنذ ذلك الحين أدخلت الخطة في تطبيقها لنظام التصنيف الرامي إلى تحسين الاستهداف والكفاءة سلسلة من الأوزان المتعلقة بندرة المياه ومخاطر إزالة الغابات والفقر.

- **نيبال**: **التجارة البيولوجية للهمالايا** – أنشأت شبكة آسيا للزراعة المستدامة والموارد البيولوجية مؤسسة التجارة البيولوجية للهمالايا لأجل تسويق المنتجات غير الخشبية للغابات، وهي المنتجات التي تنتجها للأسواق الوطنية والدولية مشروعات المجتمعات المحلية في نيبال. وتتخصص المشروعات المجتمعية في المنتجات غير الخشبية للغابات والتي تستخرج من مصادر طبيعية ومستدامة (الزيوت العطرية، والورق المصنوع يدوياً، والنباتات الطبية والعطرية) والتي تمتلك شهادة عضوية أو شهادة صادرة عن مجلس الإشراف على الغابات.وتستهدف الخطة سلاسل التوريد في الشركات المتعددة الجنسيات الملتزمة بالاستدامة والتي لديها الاستعداد لدفع أعلى الأسعار للمواد المستخرجة من مصادر مستدامة (مثل شركات Aveda وS&D Aroma و Altromercato). وتعتبر المجتمعات المحلية مسؤولة عن حماية ورصد الموارد لتكون فيما بعد قادرة على جنى ثمارها/بيعها. ويجري توفير حوافز إضافية بمستويات أعلى في سلسلة التوريد عن طريق ربط مشروعات المجتمعات المحلية حتى تكون هذه المشروعات أكثر قدرة على المنافسة وعلى تحصيل أعلى العوائد دولياً.

- **بيرو**: **مرتع البطاطا** – هناك تنوع عريض من أنواع وسلالات البطاطا التي ما زالت تزرع وتستعمل في منطقة جبال الأنديز، وهي المكان الأصلي للبطاطا، مما يمثل مستودعا للجينات لا يمكن تقدير قيمته بالنسبة للأمن الغذائي العالمي. وقد أنشئ مرتع البطاطا لعلاج التدهور الخطير في استزراع السلالات التقليدية في الحقبات الأخيرة. ويشمل المرتع 6 مجتمعات لشعوب الكيتشوا ويغطي 12,000 هكتار، ويسهم في الحفاظ على 1,200 سلالة من السلالات المختلفة للبطاطا التي تستعمل في المنطقة، وفي إعادة إدخال السلالات التي اختفت بالفعل من المنطقة. وبالنسبة للغرض الأخير، التزم المركز الدولي للبطاطا (CIP، التابع للمجموعة

الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGIAR))، بموجب اتفاق في عام 2004، بإعادة توطين واستعادة تنوع البطاطا. وقد نفذت تدابير لتوليد الدخل مع بذل جهود لزيادة التوعية بين المنتجين والمستهلكين لأهمية تنوع البطاطا، مثل تطوير الزراعة السياحية، ومركز للزوار مع معرض للبطاطا ومطعم، وخيارات أفضل للتخزين وبيع مزيج من البطاطا الملونة في سلسلة من المحلات المحلية.

- **الفلبين: الضريبة البيئية** - وضعت الفلبين برنامجاً يطلب من الشركات أن تقلل إلى أدنى حد من حدوث التلوث، ثم يفرض على المستخدمين ضريبة عن الأضرار المتبقية في المستجمع المائي لاجونا دي باي. وتجبر الضريبة محدثي التلوث على دفع تكاليف الأضرار المرتبطة بتصريف المياه المستعملة. وتستعمل متحصلات الضريبة لتوفير حوافز إيجابية على جانب الإنفاق – 20% من إيراد الرسم يخصص للمشاريع البيئية المحلية مثل إنشاء محطات للصرف - ولرصد وإنفاذ البرنامج. وعلى الرغم من إحراز بعض النجاح في تقليل التلوث، ما زالت الهجرة المتزايدة إلى ضواحي مدينة مانيلا مستمرة، وما زال تدهور النظام الإيكولوجي للبحيرة من خلال التلوث والتغرين يشكل تحديا رئيسيا ومستمرا.

- **سانت لوسيا: منطقة الإدارة البحرية سوفرييار** - عند إنشاء منطقة الإدارة البحرية سوفرييار في سانت لوسيا رسميا في عام 1995، فقد صيادو الأسماك المحليون مصادر الصيد الرئيسية في منطقة الشعب. وستمر عدة سنوات لكي تنشأ المنافع من تشكيل مناطق محمية جديدة. وللتخفيف من الأثر السلبي على صيادي منطقة سوفرييار والحماية من الضغط المتزايد على مصايد الأسماك في الموارد القريبة من الشاطئ، نفذت عدة مبادرات من شأنها أن تقدم حوافز إيجابية، تشمل مرتبات مؤقتة وحقوق محدودة للصيد في أوقات المحن، ونظام لإعادة شراء الشبكات الخيشومية، وفرص للتدريب والاستثمار في العمالة البديلة، مثل مصايد الأسماك في أعماق البحار والأنشطة المتعلقة بالسياحة. وبينما تزايد أعداد الأسماك داخل منطقة الإدارة البحرية، يبدو أن المكاسب المحققة حتى اليوم تقتصر على مساحات داخل هذه المناطق وتعتمد على فرض حظر كامل على مصايد الأسماك في المحميات.

- **أوغندا: خطط الإدارة التعاونية** – تعزز أوغندا استخدام خطط الإدارة التعاونية من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وفي المراتع العامة ومحتجزات الصيد الوطنية، تذهب نسبة 20 في المئة من رسم الدخول المحصل إلى المجتمعات المحلية المجاورة للمناطق المحمية. ومنذ عام 2000، تسنى جمع مبلغ إجمالي قدره 1,7 مليون دولار أمريكي، وصرف منه 896000 دولار على 600000 شخص. وتشهد الإدارة المجتمعية للغابات انتشاراً واسعاً في محميات الغابات. في قطاع مصائد الأسماك، أنشئت وحدات لإدارة الشواطئ وتقتطع نسبة 25 في المئة من العائدات المحصلة من تجارة الأسماك. ويجري تعزيز الأسواق وعمليات التسويق ومعالجة مسائل القيمة المضافة في مجال المنتجات القائمة على النظام الإيكولوجي والمستمدة من الأراضي الرطبة (الحصر والسلال) والتي يجري إنتاجها بطريقة مستدامة. وتذهب العائدات المتولدة إلى أمناء النظام الإيكولوجي، وتوفر حوافز في مقابل حفظ النظم الإيكولوجية واستخدامها المستدام.

ملاحظة: ترد المراجع في وثيقة إعلامية.